

قانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٠١

بربط موازنة الهيئة العامة للموانئ البرية

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للموانئ البرية لسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٥٣٩٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وخمسة وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٢٦٢٣١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وعشرون مليوناً ومائتان وواحد وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٣٢٣١٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية لسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٢٦٢٣١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وعشرون مليوناً ومائتان وواحد وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٢٧١٦٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون مليوناً ومائة وأربعة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٣٢٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٣٩٦٤٠٠٠ جنيه .

(المادة الخامسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ٢٧١٦٤٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون مليوناً ومائة وأربعة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٣٩٦٤٠٠ جنيه منها مبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٣٢٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة السابعة)

تلزم الهيئة ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الثامنة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١ يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون منقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ
(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

حسني مبارك

مشروع موازنة المعاشرة للمؤاذن البرية
للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤

الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ تابع (ب) في ٣١ مايو سنة ٢٠٠٤

بيان	بيان	بيان	بيان	بيان
الاستهلاكات الجارية:				
الأجور ٣٠٠,٠٠				
إيرادات النشاط الجاري ٢٥٣٧	إيرادات أخرى ١٣٠			
إيرادات أخرى ٢٣٣٣١	إيرادات أخرى ١٣٢٣٣			
إجمالي الإيرادات الجارية ٢٣٣٦٣	إجمالي إيرادات الجارية ٢٣٣٦٣	إجمالي إيرادات الجارية ٢٣٣٦٣	إجمالي إيرادات الجارية ٢٣٣٦٣	إجمالي إيرادات الجارية ٢٣٣٦٣
متحركة ٣٦٣٦٣				
غير المتحركة ٣٦٣٦٣				
الموجودات الرأسمالية:				
إيرادات رأسمالية مستترعة (منها مبلغ ٣٣) جزء من إيرادات المعاشرة ٣٣	إيرادات رأسمالية مستترعة (منها مبلغ ٣٣) جزء من إيرادات المعاشرة ٣٣	إيرادات رأسمالية مستترعة (منها مبلغ ٣٣) جزء من إيرادات المعاشرة ٣٣	إيرادات رأسمالية مستترعة (منها مبلغ ٣٣) جزء من إيرادات المعاشرة ٣٣	إيرادات رأسمالية مستترعة (منها مبلغ ٣٣) جزء من إيرادات المعاشرة ٣٣
قرض وتسهيلات ائتمانية (كلها قروض ٦٧٢) ٦٧٢	قرض وتسهيلات ائتمانية (كلها قروض ٦٧٢) ٦٧٢	قرض وتسهيلات ائتمانية (كلها قروض ٦٧٢) ٦٧٢	قرض وتسهيلات ائتمانية (كلها قروض ٦٧٢) ٦٧٢	قرض وتسهيلات ائتمانية (كلها قروض ٦٧٢) ٦٧٢
من تلك الاستثمار القross ١٣٣				
جملة الإيرادات الرأسمالية ١٩٠٧٢				
إجمالي الموارنة ٥٣٣٩٥				